

مصر 1798- 1930

" دراسة نيابية "

م.م زهراء عدنان علوان

Egypt 1798-1930 A parliamentary study

Zahraa Adnan Alwan

Abstract :

The study aimed to clarify the foundations through which the parliamentary life was created in Egypt, and the many changes that occurred in it according to the different stages it went through, beginning with its simple form, which is the establishment of bureaus and councils in which the Egyptian people have a consultative opinion, and ending with an integrated parliamentary life in which representatives practiced The Egyptian people temporarily and for certain years played their full role, and accordingly the development of Egyptian parliamentary life proceeded gradually, accompanied by changes necessitated by Egypt's internal and external circumstances. And the nature of the study dictated following the historical method that depends on mentioning the events according to the years of their occurrence, as well as the analytical method through which the study reached important results which are as close to the truth as possible.

الملخص :

هدفت الدراسة إلى بيان الأسس التي خلقت من خلالها الحياة النيابية في مصر ، وما طرأ عليها من تغيرات عدة وفقاً لمراحل مختلفة مرت بها ، بدأ بشكلها البسيط الذي تمثل في تأسيس مجموعة من الدواوين والمجالس يكون لوجهاء الشعب المصري فيها رأياً استشارياً ، وانتهاء بحياة نيابية متكاملة مارس فيها ممثلي الشعب المصري بصورة مؤقتة ولسنوات معينة دورهم بشكل كامل ، وعليه سار تطور الحياة النيابية المصرية بشكل تدريجي رافقه تغيرات اقتضتها ظروف مصر الداخلية والخارجية . وان طبيعة الدراسة فرضت اتباع المنهج التاريخي الذي يعتمد على ذكر الأحداث وفقاً لسنوات وقوعها ، فضلاً عن المنهج التحليلي الذي من خلاله توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة وهي الأقرب إلى الحقيقة بقدر المستطاع .

الكلمات المفتاحية : الحياة النيابية – مجلس شورى النواب – اللائحة النظامية – الجمعية العمومية – مجلس شورى القوانين – الجمعية التشريعية – دستور 1923- دستور 1930 .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

دفع الضعف الذي اصاب الدولة العثمانية ، والرغبة في اضعاف الوجود البريطاني في الهند فرنسا إلى احتلال مصر ، ليفسح المجال امامها لخلق امبراطورية فرنسية قوية قادرة على كسر شوكة القوى البريطانية ، ولتهيئة فرص نجاحها في بسط سيطرتها على مصر لتكون بمثابة الفرصة الأولى للمصريين للاطلاع على ما يسمى بالحياة النيابية وان كانت بصورة غير متكاملة وفي مراحلها البسيطة من خلال قيام نابليون بأشراك بعض علماءها ووجهاءها في الدواوين والمجالس التي أسسها عقب احتلاله مصر 1798 ، ومن ثم سارت الحياة النيابية عقب خروج الفرنسيين من مصر 1802 بنفس النمط الشكلي من حيث تأسيس دواوين ومجالس مع اختلاف بطبيعة العمل وبعض التسميات ، وقد استمرت تسميات المجالس التي هي بمثابة الحياة النيابية في مصر مع الوجود البريطاني ، محاولة وضع دستور يرسم السياسة المصرية لكن بريطانيا كانت لها بالمرصاد إذا عملت على افشالها ، ومن ثم وضع نظام نيابي يمكنها من فرض سيطرتها على مصر ، وبالتالي دخلت الحياة النيابية في هذه الفترة ضمن دائرة الصراع القائمة ما بين الخديوي والمندوب السامي البريطاني ، لتنتقل الحرب العالمية الأولى الحياة النيابية في مصر الى مرحلة الاكتمال من حيث صياغة دستور ووضع نظام للانتخابات ، وان رافقتها صراعات متعددة . ونتيجة لذلك طرحت تساؤلات لتوضيح كل تلك التغيرات التي رافقت الحياة النيابية في مصر من بداية ظهورها بشكلها البسيط وانتهاءً بنضوجها بشكل كامل ويمكن تحديدها بالآتي :

- ماهي طبيعة الحياة النيابية التي وفرتها الحملة الفرنسية لمصر؟ وماهي التغيرات التي تركتها على تلك الحياة بعد فشل الحملة ؟

- كيف تعاملت بريطانيا مع الحياة النيابية التي تركتها الحملة الفرنسية على مصر ؟

- كيف ساهمت الحرب العالمية الأولى في انضاج الحياة النيابية في مصر ؟

وتضمن البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة ، إذ تطرق **المبحث الأول** ، مراحل تطور الحياة النيابية في مصر ، واستعرض **المبحث الثاني** ، الحياة النيابية المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ، فضلاً عن الخاتمة التي من خلالها تمت الإجابة عن كافة التساؤلات التي طرحت في المقدمة استناداً إلى مجموعة من المصادر التي ثبتت في قائمة المصادر والمراجع .

المبحث الأول : مراحل تطور الحياة النيابية في مصر

برزت الملامح الأولى للحياة النيابية في مصر مع وصول الحملة الفرنسية ، إذ عمل نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte)⁽¹⁾ عقب تصدي الشعب المصري له ، وفشل محاولاته في كسب ثقتهم ، على خلق نوع من النظام الحكومي الراقي في هذه البلاد ، تمكنه من كسب ثقة ومودة المصريين ، وتخلق له فرصة في التقرب إلى حكومة الباب العالي ، فينجح في خلق توافق بين الاحتلال الفرنسي لمصر من جهة ، وسيادة سلطة آل عثمان من جهة أخرى ، وعليه وضع نظام حكومة هذه البلاد فأصدر بعد وصوله إلى القاهرة بتشكيل ديوان من علماء مصر وشيوخها عرف بديوان القاهرة⁽²⁾ . ليكون بمثابة معاون له في حكم البلاد ، وللحكام الفرنسيين من بعده⁽³⁾ . وقد أوضح نابليون الغرض من الديوان إجراء الشريعة والنظر في راحة الرعية وتدبير الأمور ، بعد ان اجتمع مع علماء ومشايخ مصر ، ومن ثم طلب منهم انتخاب عشرة من المشايخ للديوان ، وقد اختلف الجبرتي⁽⁴⁾ وعبد الرحمن الرافعي في ذكر عدد المشايخ الذين تم اختيارهم ، إذ ذكر الجبرتي ان عدد المشايخ كان تسعة بينما ذكر الرافعي عشرة ، ومهما يكن فإن الديوان تألف من مصريين أصلاء من أهالي البلاد ، وحدد نابليون اجتماعهم مساء الخامس والعشرون من تموز عام 1798 ، ليختاروا من غير الأعضاء رئيساً لهم وسكرتيراً ، ويعينوا اثنين من الكتاب والمترجمين يكونا على معرفة في اللغة الفرنسية والعربية⁽⁵⁾ .

وتمثلت مهام الديوان في حق مراقبة الأسواق وتموين مدينة القاهرة ، والاهتمام في الصحة العامة و بالتحديد بالنسبة لدفن الموتى بعيداً عن القاهرة ، وحق تعيين بعض الجنود لإدارة البوليس ، وقد حرص نابليون في المقابل على مراقبة الديوان عن طريق تعيين مراقبين فرنسيين لمراقبة أعمال الديوان ، والعمل على منع

المشايع من القيام بأي عمل ضد الوجود الفرنسي ، أو أية محاولة لتحريض الأهالي على الثورة أو التمرد ، وكما عمل على وضع حرس فرنسي وعثماني على باب الديوان⁽⁶⁾ . وكان لنابليون كلمة الفصل في النظم المراد وضعها من قبل الديوان ، بينما عمل الأعضاء كان استشارياً محض ومحدد بالإجابة عما يسألون عنه بخصوص تلك النظم ، فضلاً عن ذلك كانت المسائل التي تعرض على الديوان ، تعرض في الوقت نفسه على لجنة برئاسة نابليون وعضوية كبير المباشرين ، ومدير الجيش ، ومدير الشؤون المالية ، ويدل مما سبق على ان الديوان لم تكن له سلطة قطعية من قبل المصريين وإنما فقط سلطة استشارية ، ليتبين ان الهدف نابليون هو خلق نظام حكم جديد ذو شكل أوربي في مصر ، ولكن تحت سلطته ، وهذا ما رغب فيه نابليون منذ البدء ، وما صرح فيه في مراسلاته إذ اشار " ان الغرض من الديوان هو تعويد المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم أنني دعوتهم لاستشارتهم وتلقي آرائهم فيما يعود على الشعوب بالسعادة والرفاهية " (7) .

ومن ثم عمل نابليون على تعميم ديوان القاهرة في جميع أنحاء مصر ، إذ أصدر بأنه يشكل في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان مؤلف من سبعة أعضاء للنظر في شؤون الأهالي ، وان تكون هناك علاقة متواصلة بين القومندان الفرنسي والأغا الانكشاري الذي يجب عليه ان يكون مقيم في كل مديرية من مديريات مصر ، وتحت أمرته قوة مؤلفة من سبعين رجلاً من الأهالي مسلحين لتوطيد دعائم الأمن ، فضلاً عن ذلك يقيم في كل مديرية مدير لجباية أموال الميري وتحصيل ضرائب الأتيطان ، وجميع إيرادات الأملاك التي أصبحت ملكاً لجمهورية الفرنسية ، على ان يعين مع المدير وكيل فرنسي للمخابرة مع إدارة ديوان المالية ، لتنفيذ الأوامر الصادرة منه⁽⁸⁾ . وإلى جانب ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم دعا نابليون لأنشاء الديوان العام مكون من مندوبين من كل أنحاء مصر ، وقد حددت فترة انعقاده من الخامس إلى العشرون من تشرين الأول عام 1798 على ان يكون مجلس استشاري الهدف منه استشارته في النظام النهائي للمجالس التي وضعها نابليون في النظام الإداري والمالي والقضائي في مصر ، وتألف الديوان في صورته التأسيسية الأولى من مائة وثمانون عضواً ، إذ تكون كل وفد في المجلس من ثلاثة علماء وثلاثة تجار وثلاثة من مشايخ البلد ، وحدد نابليون اختصاصات المجلس الذي أنشأه من حيث صفته التشريعية الاستشارية ، والتي كانت عبارة عن معرفة وجهة نظر الأعضاء فيما يخص الأصلح من الأنظمة لتأليف مجلس الديوان في المديريات ، وطبيعة النظام القضائي والمدني والجنائي ، فضلاً عن الإصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لفرض الضرائب ولإثبات ملكية العقارات ، ورغم احتواء الديوان أعضاء يمثلون طبقات مختلفة في المجتمع ، وإعطاءهم الفرصة في أبداء رأيهم إلا ان سرعان ما دب الخلاف بين المصريين والفرنسيين ، وفقد العلماء من الاعضاء الثقة في سياسة الإصلاح التي فرضت عليهم فجأة ، ولاسيما بعد ما ادخل نابليون نظام الشهر العقاري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلاً إجبارياً مقابل جعل الرسوم ذات اثر رجعي ومصادرة كل اطيان أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية ، فأحتج أعضاء الديوان ، وتراجع عنه نابليون ، لكنه أصدر بالمقابل مرسوم في السادس عشر من تشرين الأول 1798 ، والذي من خلاله وثق العقود الجديدة فقط ، وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات ، وفرض رسوم على الشهادات الحكومية ، لكن في المقابل نجح الاعضاء في المحافظة على إبقاء النظام القضائي المعمول فيه ، مع تحديد رسوم التقاضي ، فضلاً عن تمسكهم بحكم الشريعة الإسلامية في الشهادات الحكومية⁽⁹⁾ .

ونتيجةً لذلك اتسعت دائرة الخلاف بين الطرفين ، الأمر الذي حمل نابليون على تعطيل الديوان العام الذي كان يمثل برلماناً لكل المصريين ، بعد مرور خمسة عشر يوماً على تشكيله ، وظل معطلاً لمدة شهرين حتى أجبر نابليون على إعادته ، بعد ان تبين له ان لا سبيل لحكم الشعب المصري دون وساطة زعمائه ، فضلاً عن ملاحظته ان شعور العداء والكراهية لا يزال موجود ويزداد كل يوم ، وان لا حل غير الرجوع إلى سياسته القديمة وإعادة الهيئة النيابية المصرية ، ولكن بصورة جديدة إذ قام نابليون بتشكيل ديوان من هئتين ، وهما الديوان العمومي ، والديوان الخصوصي ، وكان الديوان العمومي لا يجتمع كثيراً رغم كونه مؤلف من ستين عضواً عينهم نابليون ليمثلوا طبقات المجتمع المصري ، لذلك نقلت مهامه إلى الديوان الخصوصي الذين ضم بعض الاعضاء السابقين في ديوان القاهرة ، وماتله من حيث فرض نابليون إرادته عليه ، ووجود مترجمين وحرس ، وأنيطت به حماية الأمن العام في القاهرة ، وحماية العادات المرعية والتقاليد المصرية ، وان اهم صلاحية إعطاءها نابليون لديوان هو حق اختيار قاضي قضاة القاهرة⁽¹⁰⁾ . وانتهى العمل في الديوان ، أو بالأحرى انفض العمل في النظام السياسي الشبه برلماني بعد إجلاء الفرنسيين عن مصر ، وواجه كل من شارك

في النظام السياسي في عهد الحملة الفرنسية من الأعيان والعلماء التهم بالخيانة ، والتعاون مع المستعمر الفرنسي ، لكن رغم ذلك تعد هذه هي التجربة الأولى للمصريين في الحكم النيابي بعد ما كانوا في أيام العثمانيين والمماليك خاضعين تماماً للحكم الشخصي ، فكانت التجربة بمثابة صاعقة لهم ايقظتهم من سباتهم ونبهتهم إلى حقهم في مزاوله السلطة ، وبمثابة تدريبهم على مسؤوليات الحكم الديمقراطي (11) .

وعلى الرغم من انتهاء العمل بنظام الإداري الذي اتبعه نابليون في حكم مصر ، بجلاء الفرنسيين منها استمر شكل النظام بعد الحملة الفرنسية ، إذ اتبع محمد علي باشا (12) هيكلية نظام إداري شبيه بالنظام النابليوني – الفرنسي مع بعض التغيرات البسيطة التي أدخلها عليه ، ولعل تلك التغيرات تعد طبيعية بحكم الظروف والرؤى التي يحملها محمد علي باشا ، إذ سعى منذ ان كان والياً ضمن السلطنة العثمانية إلى التقرب من الزعماء المصريين والاعتماد على مشورتهم في بعض الأمور المهمة ، بهدف تدعيم مركزه الشعبي ، متخذاً الأهالي كمركز قوة له ، فضلاً عن تأثيره بمبادئ وأفكار الثورة الفرنسية ، ولاسيما في العلم والاقتصاد ، واستقلال القوميات والتحديث ، لكنه لم يؤمن بديمقراطية الحكم والمساواة بين المواطنين (13) . وقد انعكس عدم ايمان محمد علي باشا بديمقراطية الحكم على نظام السياسي الذي اتبعه في مصر ، إذ كانت حكومته تشكل نوعاً من الديكتاتورية المركزية ، ذات الطابع الاستشاري ، إذ كان له الحق في التصرف في الأمور وأبداء الآراء في المواضيع التي تعرض عليه ، وله وحده كلمة الفصل فيها ، بينما طابعها الاستشاري تمثل فيما تقوم فيه المجالس المتعددة التي أسسها محمد علي باشا ، إذ كانت مهامها تتركز على دراسة المشاريع وكل المسائل المتعلقة فيها قبل ان تعرض عليه (14) .

ولقد نقلت المجالس فيما بعد من مجالس ذات طابع استشاري إلى مجالس ذات طابع نيابي ، والتي كانت قد عرفتھا المجتمعات الأوروبية الحديثة ، ومن تلك المجالس ؛ المجلس الخاص الذي يعرف " بالديوان العام " ، وأسسہ محمد علي باشا في بداية حكمه عام 1805 ، وتفرعت منه بقية الدواوين والمجالس الأخرى ، وقد كان أعضائه من كبار موظفي الدولة ، إذ بلغ عددهم مائة وسبعة وخمسون عضواً منهم أربعة وعشرون عضواً من مأموري الأقاليم ، ومائة عضو من مشايخ الأقاليم برئاسة الكتخدا بك (نائب الباشا) ، وثلاثة وثلاثون عضواً من رؤساء المصالح الحكومية والعلماء ، فضلاً عن تعيين عالماً من كل مذهب من المذاهب الأربعة ، وكان المجلس يعرض عليه أمور الحكومة كافة إذ كانت اجتماعاته منتظمة ، فيقوم بفحص وعرض الأمور على محمد علي باشا الذي اعتاد على المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة في الحكومة قبل البدء في تنفيذها فضلاً عن ذلك كان للمجلس مهام متعددة ، ومنها مهمة النظر في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ووضع القوانين والنظم الابتدائية ، وضبط وتنظيم الإدارة والنظر في العرائض والدعاوى المقدمة على عناصرها واستمر العمل فيه إلى عام 1829 (15) . وفي نفس الصدد أنشئ محمد علي باشا في الثاني من أيلول من العام نفسه مجلس " المشورة " والذي عقد أول اجتماع له في قصر ابراهيم باشا إذ تكون من مائة وستة وخمسون عضواً من علماء الدين والاعيان وكبار موظفي الدولة ، ويمثلون طبقات الشعب المصري وطوائفه سواء في القاهرة أو الأقاليم ، وكان يعقد مرة واحدة كل سنة ويحق له ان يستمر في انعقاده عدة جلسات (16) . وتمثلت مهام المجلس في طرح الاقتراحات المتعلقة في شؤون الإدارية العامة ، دون ان يلتزم محمد علي باشا بتنفيذها ، فكان دوره استشاري بحث (17) . وعلاوة على ذلك عمل محمد علي باشا على تقسيم الجهاز الإداري إلى عدة دواوين أصبحت تشبه الوزارات في الحكومات الأوروبية ، فتكون ديوان البحرية الذي اخص بالأمور المتعلقة بالأسطول البحري ، وديوان المدارس الذي كان المشرف على التعليم ، وديوان الأبنية وديوان الأشغال العامة ، وديوان التجارة الخارجية (18) . ومن ثم أصدر محمد علي باشا قانون السياسة (19) في تموز عام 1837 ، بهدف توزيع الاختصاصات بين الدواوين ، وتنظيم شؤون الحكومة الداخلية ، وضم هذا القانون مقدمة وثلاثة فصول ، اختص الفصل الأول ببيان " الترتيبات الأساسية " بينما الفصل الثاني ضم " الاجراءات العملية " ، واقتصر الفصل الثالث على " قانون العقوبات " ، وعمل محمد علي باشا من خلال هذا القانون على حصر السلطة في سبعة دواوين ، فضلاً عن ذلك عد القانون أول خطوة واسعة في سبيل تنظيم الحكومة المصرية وتنظيم الإدارة ، ولا بد من التأكيد على الرغم من وجود تلك التنظيمات ، لكن كان محمد علي باشا هو صدر السلطة العليا ، فضلاً عن ذلك كان أسلوبه في التعامل مع رجال دولته يخضع لقاعدة الثواب والعقاب ، المقرون بأسلوب الوالد المرشد والحاكم المصلح ، إذ كان يكافئ المخلصين في اعمالهم ويتوعد المذنبين بالعقوبة (20) . وليستكمل محمد علي باشا قبل نهاية حكمه بعام واحد في كانون الأول عام 1847 تنظيم حكومته ، إذ شكل ثلاث مجالس جديدة ؛

المجلس المخصوص الذي يقوم بسن القوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح ، والنظر في الشؤون الكبرى للحكومة ، والمجلس العمومي الذي كانت مهامه النظر في الشؤون العمومية للحكومة فضلاً عن مجلس عمومي خاص في مدينة الاسكندرية (21).

وبطبيعة الحال توقف العمل في الدواوين والمجالس عقب انتهاء حكم محمد علي باشا عام 1848 ، لكن شهد عصر من خلفه (22) في حكم مصر استمرار نظام الحكم الفردي الذي وضعه ، فضلاً عن ذلك لم تشهد مصر خلال هذه الفترة تطوراً في شكل الحكم ، وبناء الدولة باستثناء بعض التغيرات البسيطة التي كانت مقتصرة على تنظيم الدواوين وجعلها قاصرة على نظارات معينة (23).

وتجدر الإشارة إلى ان اسماعيل باشا حين تولى حكم مصر أحدث تغييراً في نظام الحكم ، سواء من حيث نظام وراثته العرش فبعد ان كانت أكبر أنجال عائلة محمد علي باشا جعلها أكبر أنجال الوالي ، أو من حيث محاولته في جعل مصر قطعة من أوروبا عن طريق انشاء مجالس نيابية شبيهة بتلك الموجودة فيها ، لكن لم يكن هدفه تمثيل الشعب في شؤون الحكم ، بل دفعه في ذلك الحاجة إلى هذه المجالس ولاسيما بعد عدة محاولات قام فيها لتحقيق مراميه المالية والإدارية على اساس الاسناد إلى طبقة واحدة هي طبقة الملاك من خلال كسبه ثقتهم بتمثيلهم بجانبه ، وعليه فأُنْجِست محاولته في جعل مصر شبيهة في أوروبا لم يكن الهدف منها تمثيل الشعب تمثيلاً شاملاً ، بل التمثيل كان مقتصراً على طبقة السادة دون الشعب ، وبالتالي أصبحت المجالس النيابية قاصرة على من ظنهم أصحاب مصلحة حقيقية (24). وعليه لم تكن فكرة انشاء تلك المجالس نتيجة تطور طبيعي لمطالب الجماهير لسلطة الممثلة بالخدوي في حقها بالمشاركة معه في السلطة ، وتقيد صلاحيات الحاكم الدستورية التي تحدد التزامات الحاكم امام شعبه ، وتضمن من خلالها الجماهير حقوقها ، بل كانت فكرة المجالس بمثابة منحة من الخديوي ، ولاسيما ان الحركة السياسية لم تتبلور بعد خلال تلك الفترة بالشكل الذي يؤدي إلى قيام الحياة نيابية بمفهومها الحقيقي ، فضلاً عن ان الأعضاء الذين سوف يشكلون المجلس النيابي في عهد اسماعيل لم يألفوا رفع اصواتهم منذ عصر محمد علي باشا في وجه الحاكم (25).

وانطلاقاً من رغبة اسماعيل باشا السابقة ، أنشئ في الثامن عشر من كانون الثاني عام 1866 " مجلس شورى النواب " ووضع اسماعيل باشا نظامه في لائحتين عرفت الأولى " اللائحة الأساسية " ، اما الثانية سميت " اللائحة النظامية " ، وقد كانت اللائحة الأولى مؤلفة من ثمانية عشر مادة ، ومشملة على طريقة انتخابه ، وبيان سلطه ، وموعد اجتماعه ، بينما اللائحة الثانية التي هي اشبه ان تكون لائحة داخلية للمجلس ومؤلفة من احدى وستون مادة (26). وقد كان المجلس مكون من خمسة وسبعون عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات من قبل مشايخ وأعمدة واعيان مصر ، إذ تقوم كل مديرية بانتخاب نوابها في عاصمتها ، ويشترط في العضو مصرياً ، ولا تكون قد صدرت بحقه أحكام جنائية ، ولا يقل عمره عن خمسة وعشرون سنة ، وان يكون ملماً في القراءة والكتابة ، فضلاً عن ذلك يجتمع المجلس شهرين كل سنة ، من منتصف كانون الثاني إلى منتصف شباط ، ويفتتح الخديوي المجلس بخطبة تسمى " خطبة العرش " ، ومن ثم ينتخب المجلس من بين اعضائه لجاناً ، ويتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشيء من الحصانة النيابية (27). ولا مناص من القول ان المجلس يعد نواة الحياة النيابية المستقبلية لمصر ، إلا ان لم تكن له سلطة فعلية في اي أمر من الأمور ، ولم يصدر اية قرارات في اي موضوع ، فكانت آرائه مجرد توصيات ترفع للخديوي وهو وحده الذي يملك القرار ، فضلاً عن ذلك فإنه المجلس لم تحدد اختصاصاته بشكل حاسم ، مع غموض بعض مواد (28). ولا بد من التأكيد على ان خطبة العرش التي يفتتح فيها اسماعيل المجلس من أهم الوثائق في الحياة النيابية ، نظراً لكونها تضم قواعد أساسية كحكم الشورى ، واستنادها في تقريره إلى آيات القرآن الكريم ، فضلاً عن الاشادة بمزايا الحكم ، وبيانه فيه بأن غايته منفعة الجمهور (29).

وهذا لا يعني ان صلاحيات الخديوي اسماعيل في المجلس استمرت طويلاً ، إذ بدأت سلطاته المطلقة بالتقلص في السنوات التالية لإنشاء " مجلس شورى النواب " ، وساهمت في إحداثها التطورات التي حملتها الشخصيات المصرية التي ارسلت إلى أوروبا ضمن البعثات العلمية ، إذ نقلت تلك الشخصيات تجاربهم إلى مصر لتطوير نظام الحكم مما شكل عامل ضغط دفع الخديوي إلى تطويره ، تزامنت مع ضغوط مارستها الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا للحد من صلاحياته ولإعادة صياغة أسلوب وادوات الحكم في مصر ، ولم تكن رغبة هذه الدول صادقة في تأسيس حياة نيابية في مصر ، وانما كانت مرتبطة برغبة تلك الدول في

التوسع الاستعماري على حساب الدولة العثمانية ، لذلك تأسست في الثامن والعشرون من آب عام 1878 أول وزارة في مصر ، برئاسة نوبار باشا ، بهدف المشاركة في إدارة شؤون البلاد ، بالمقابل فرضت على الخديوي اسماعيل تعيين مستشارين بريطانيين وفرنسيين في الوزارة ، وألزمت المصريين بالالتزام لتوجيهات هؤلاء المستشارين ، وبهذا تحولت مصر لأول مرة في تاريخها الحديث من حكم فردي مطلق يجمع الصلاحيات في يد شخص واحد ، إلى نظام فيه مؤسسات تقاسم الحاكم مسؤولياته ، إذ أصبح لمصر مجلس نواب يشارك الخديوي في سلطه ويشاركه في إدارة مصر ، على الرغم من صلاحياته المحدودة (30) . لكن وزارة نوبار باشا استقالة بعد ان اقدمت على أحالت 3,500 ضابطاً مصرياً للاستبداد ، فألف نجل الخديوي محمد توفيق باشا الوزارة الجديد في العاشر من آذار عام 1879 ، وأستمر وجود وزيران أوربيين في الوزارة مع اعطاءهم حق مضاف وهو حق الفيتو الذي يسمح لهما بإيقاف اي قرار يصدر من المجلس إذا لم يوافقا عليه (31) . وكان موقف المجلس من الوزارة موقف المعارض لها ، لذا عمل الوزيران الأوربيان على التخلص من المجلس ، واعترض الأعضاء وقدموا طلب إلى الخديوي اسماعيل في التاسع والعشرون من آذار من العام نفسه احتجوا فيه على عدم حضور الحكومة المجلس ، ووضعوا لائحة باسم " اللائحة الوطنية " طالبوا فيها تشكيل وزارة مصرية خالصة مسؤولة امام المجلس ، وانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التي تتمتع فيها المجالس الأوروبية المماثلة ، وابعاد الأوربيين عن الإشراف على مالية البلاد ، وقدم توفيق استقالته تماشياً مع رغبات الامة (32) . وقد طلب الخديوي من شريف باشا تألف وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب ، بعد قبوله اللائحة الوطنية المقدمة من المجلس ، وقد ابتدأت الوزارة عملها بدعوة " مجلس شورى القوانين " للاستمرار في عمله ، وقدم شريف باشا لائحة جديدة للمجلس يصبح من خلالها سلطة حقيقية تراقب اعمال الحكومة ، ومن ثم انتخب المجلس بعد اجتماعه خمسة عشر عضواً ، للنظر في لائحة مجلس النواب الأساسية ، لتضع ما يمكن ان يطلق عليه دستور 1879 (33) . ليعد أول دستور يوضع وفق أحدث المبادئ المصرية ، وان لم يكن صدر به مرسوم خديوي وبمقتضاه أصبح للمجلس سلطة البرلمانات العصرية ، وأساسها حق إقرار القوانين ، وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسؤولة أمامه وضم الدستور تسعة واربعون مادة ، إذ يختلف اختلافاً كلياً عن " مجلس شورى النواب " ونص على جعل كل نائب وكيلاً عن الأمة لا وكيلاً عن دائرته الانتخابية فحسب ، وحل مجلس النواب إذا اختلف مع الوزارة ، ولم تستقل هذه بشرط اجراء انتخابات جديدة خلال أربعة شهور من يوم انفضاضه إلى يوم اجتماعه ، وإذا وافق المجلس الجديد رأى المجلس المنحل وجب تنفيذ رأى البرلمان ، وإطلاق الحرية للنواب للتكلم في الشؤون العامة دون خوف من وعيد ، وتقدير علنية الجلسات ، وترك أمر انتخاب رئيس المجلس ووكيليه إلى هيئة المجلس نفسها ، وللنواب حق تنقيح وتعديل وتغيير اي قانون ، ووجوب عرض كل اللوائح والقوانين الجاري العمل فيها في اول اجتماع للمجلس للنظر فيه واصدار قرار فيها ثم عرضها للخديوي للمصادقة عليها ، وتقرر وضع قانون لمحاكمة الوزراء وعرضه على المجلس النواب (34) . ونتيجة التدخل الأوروبي توقف هذا التطور ، إذ عمل التدخل الأخير على خلع الخديوي اسماعيل ، وتنصيب ابنه توفيق باشا ، الذي عمل على وقف عمل " مجلس شورى النواب " وعطل الحياة النيابية من السادس من تموز عام 1879 إلى السادس والعشرون من كانون الثاني عام 1881 (35) .

ساهم تعطيل الحياة النيابية في ازدياد الاحتجاجات في مصر ، لتصل إلى ذروتها مع الثورة العربية ، التي طالبت بعودة الحياة النيابية ، وزيادة حجم مرتبات الجيش (36) . وبناء على ذلك فإنه المطالبة بعودة الحياة النيابية من قبل الثورة توضع في كون نظرة قائد الثورة احمد عرابي على ان الحياة النيابية وسيلة وليس مبدأ التي من خلالها يتمكن من تعزيز الاتجاه القومي ، ويحصل على مساندة الشعب المصري ضد الاتراك والشراكسة ، فضلاً عن ذلك يحفظ ارواح الأمة ، واعراضها ، واموالها من العبث ، فكانت هذه الفكرة الدستور في ذهن العرابي (37) . ومن زاوية اخرى تبلور الرأي العام المصري ، في صورة معارضة وطنية منظمة ضد الحكومة القائمة ساعدها في ذلك ازدهار الحركة الثقافية والفكرية ، التي ساهمت في توجيه العناصر الوطنية إلى العمل في الصحافة ، واتخاذها وسيلة للتأثير على الدولة ، فضلاً عن التغلغل الاجنبي في كافة قطاعات الدولة ، وحرمان المصريين من الالتحاق بالوظائف تحت دعوة عدم مقدرتهم على ذلك (38) . ونتيجة لذلك دفعت هذه التطورات الخديوي توفيق إلى دعوة مجلس النواب للانعقاد وفق لائحة 1866 ، على ان يتولى المجلس مهمة بحث تعديل اللائحة (39) . وعقد المجلس جلسته في السابع من شباط عام 1882 ، وادخل تعديلات على بعض المواد منها المادة التاسعة ، والرابعة عشر ، والثانية والخمسون ، كما وافق المجلس على التعديلات التي ادخلتها الحكومة على المادتين ، العشرون ، والسادسة والثلاثون ، وأقر المجلس اللائحة ، وانتهى جلساته ، ووقع

الخديوي المرسوم بصدر الدستور في اليوم نفسه (40). والذي تضمن افكار كثر من مشروع لائحة عام 1879 الملغاة كحق تعديل الدستور ، وإقرار حرية الأعضاء في آرائهم ، وتوجيه الاسئلة للحكومة (41). لكن بالمقابل أعطى الخديوي حق اختيار رئيس المجلس ، والاعتراض على القوانين ، وان كان اختيار رئيس المجلس لا يتفق مع الحكم الديمقراطي البرلماني (42). وبذلك حقق الجيش أهدافه بصدر دستور 1882، الذي يعد صورة الرسمية لأهداف الثورة العرابية ، فالدستور الجديد مهد إلى نظام ديمقراطي نيابي كامل ، بعد ما جاء ليصوغ الاتجاهات الأساسية للثورة في نظام الحكم ، وتحديد طبيعة العلاقة ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية ، وفق مبادئ نيابية حديثة ، فلم يتعرض للإقرار حقوق الأفراد العامة أو تنظيم السلطة القضائية ، لهذا انصب كله حول شكل الحكم فضلاً عن مراعاته حاجة مصر إلى الحكم النيابي كأداة لتعزيز الاتجاه القومي بصورة غير متطرفة عن طريق التوفيق بين حقوق الخديوي ، وحقوق الشعب وفقاً لنظام صالح يصلح فيه حال الشعب ، وعليه لم يمنح الشعب حقوق سيادية كاملة ، بل جعلها مناصفة بينه وبين الخديوي ، فلم يمنحه الحكم المطلق وإنما يمارس سلطاته التنفيذية والتشريعية بواسطة وزرائه ، ولم يمنح الشعب حقه الكامل بوصفه مصدر السلطات (43). ومن البديهي لم ترضى هذه التطورات بريطانيا التي بدأت تبحث عن فرصة للتدخل في شؤون مصر ، وبالتالي إلغاء الحياة النيابية ، وقد تمكنت من تحقيق ذلك عقب فشل الثورة العرابية ، واحتلالها لمصر بصورة فعلية ، فعملت على إلغاء مجلس النواب على اعتباره أثراً من آثارها (44).

المبحث الثاني : الحياة النيابية المصرية في عهد الاحتلال البريطاني :

وصل عام 1882 لورد دوفرين (Lord Dufferin) (45) السفير البريطاني في الأستانة إلى مصر بناءً على طلب السلطات البريطانية له لدراسة الأحوال الداخلية للبلاد ، وتقديم المقترحات اللازمة للنهوض فيها ، فضلاً عن رسم السياسة البريطانية الخاصة بمصر (46). بشكل يضع قواعد النظام السياسي والإداري العام فيها تحت رقابة بريطانيا وحدها (47). وعقب ثلاثة شهور من وصوله رفع دوفرين تقريره إلى وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل (Lord Granville) ، وفيما يخص الحكم النيابي في مصر أشار إلى ضرورة وجود الحكم الاستبدادي لبقاء السلطة البريطانية في مصر ، إذ إن الحكم البريطاني يزول بوجود الحياة النيابية ، فضلاً عن ذلك حاول تبرير إلغاء مجلس شورى النواب المصري بأنه الشعب المصري قاصراً وغير قادر على فهم الحرية ، وبالتالي سوف يعطل الإصلاحات التي تنوي بريطانيا القيام فيها (48). وعليه أشار إلى إنشاء مجلسين استشاريين لا تشريعيين ، يعرف أحدهما " بمجلس شورى القوانين " ، والثاني " الجمعية العمومية " ، يفان بأغراض الحكم الذاتي ، وفي الأول من أيار 1883 صدر القانون النظامي الخاص بإنشاء الهيئتين الشبه نيابيتين ، ليكونا بدلاً عن المجلس السابق ، الذي ألغى عقب الثورة العرابية كونه يمثل أثراً جوهرياً من آثارها (49).

وقد ضم مجلس شورى القوانين ثلاثون عضواً ، يعين أربعة عشر منهم من قبل الحكومة ، بينما ينتخب الآخرون بواسطة مجالس المديريات ، وكانت استشارته في أي لائحة إدارية عمومية ، أو قانون يؤخذ فيها ، لكن في الوقت نفسه الحكومة حرة في مخالفة رأيه مع إعلامه بالأسباب التي اضطرتها للعدول عنه ، بينما الجمعية العمومية كانت مؤلفة من اثنان وثمانون عضواً ، منهم ستة وأربعون منتخبون ، والباقي الوزراء الستة وأعضاء مجلس الشورى ، وكان من مهامها لا يجوز ربط الرسوم على العقارات أو المنقولات أو العوائد الشخصية أو حتى الأموال ، إلا بعد عرضها على الجمعية وإقرارها عليه ، فضلاً عن ذلك كانت جلسات الجمعية سرية كجلسات مجلس الشورى ، وتجتمع مرة كل سنتين (50). ولا يفوتنا أن ننوه بأنه الجمعية العمومية لم تختلف مهامها عن مهام المجلس التشريعي إلا في حالتين إذ كانت تستطيع أن تبحث في جميع المواضيع التي تهمها وتبدي الرأي فيها ، مثل الضرائب تفرض بدون موافقتها ، لكن مكتب صندوق الدين ونظام الامتيازات الأجنبية كانا حجر عثرة أمام الحكومة المصرية في فرض الضرائب إلى حد أن جمعية العمومية لم تتمكن من ممارسة هذا الحق كأساس لمبدأ مراقبة الشعب لسلطة التنفيذية إلا مرة واحدة بين 1883 و1913 ، فبقى دور الجمعية استشاري كدور المجلس التشريعي ، وسلطة التشريع أبقت في يد الحكومة دون غيرها ، فضلاً عن ذلك كان أعضاء المجلسين لا رأي لهم وكان وكلاء النظارات البريطانيون والمستشارون يحيطون فيهم ، ليكون هذا الجمع بين السلطات مخالفاً للمبادئ الأولية في التشريع ، وعليه لم يكن هدف دوفرين تشجيع تطور الهيئات النيابية تطوراً عاجلاً في مصر ، لذلك كانت مهام المجلس والجمعية مقتصرة على إقرار المشاريع التي كانت

تعرضها الحكومة والموافقة عليها دون مناقشة طويلة خلال السنوات التسعة الاولى ، لكن في سنة 1892 وباعتلاء عرش مصر الخديوي عباس حلمي الثاني⁽⁵¹⁾ ، ومعارضته لنظام حكم الاحتلال شجع معارضة النواب وكانت لهذه المعارضة امثلة كثيرة ومنها ؛ رفضه سنة 1892 بحث ميزانية السنة التالية ، بحجة لم تقدم له من قبل وفي وقت كافٍ لبحثها ، ورغم مضي الحكومة في نفاذ الميزانية ، إلا انها تعد الاشارة الاولى لمعارضة سلطة الحكومة ، فضلاً عن اعتراض المجلس سنة 1893 على المبالغ الباهظة التي منحتها الخزنة المصرية لسد احتياجاته ، وعدت بادرة احتاج اولى ايضاً ، أما الجمعية العمومية تمرکز اهتمامها في سنة 1905 على الاصلاح الدستوري ، وقدم احد اعضاءها اقتراحاً يطلب فيه توسيع الحقوق النيابية ووضع دستور جديد يحقق قواعد الديمقراطية الغربية ، لكن الاتفاق البريطاني الفرنسي أدخل عمل كلا المجلسين في سبات عميق ، واخذ عزمتهما ما بين 1905 و1906 ، لكن في سنة 1910 حققت الجمعية نجاحاً باهراً بعد ان دعت الحكومة إلى النظر في موضوع مد امتياز شركة قناة السويس ، والذي رأت فيه ان المبلغ الذي اقترحت الشركة اعطاه للحكومة المصرية لا يقدم فائدة لها في الوقت الحاضر ، ولا سيما الحكومة لا تستطيع مراقبة مصروفات هذا المبلغ لفقدان سلطتها في الشؤون المالية ، ولم يكتب النجاح لتلك الخطوة المهمة ، عقب انخفاض حدة المنافسة بين الخديوي والمندوب السامي البريطاني جورست (Goerst) ، وعليه لم تتغير اطلاقاً الهيئات السياسية التي اقامها دوفرين في سنة 1883 ، إذ لم تستطع تطبيق المبدأ الديمقراطي بمعناه الحقيقي ، لتختص الهيئات بتدريب المصريين على النظام التمثيلي فقط⁽⁵²⁾ . وبمجيء كتشنر (Katashinur)⁽⁵³⁾ ألغى " مجلس شورى القوانين " و " الجمعية العمومية " وصدر في أول تموز 1913 قانون انشاء " الجمعية التشريعية " ، الذي لم تختلف عن المجلسين السابقين من حيث الاختصاصات والمقومات الاستشارية ، الا انها كسرت حدة الحكم المطلق ، بناءً على رأي كتشنر الذي سجله في تقريره وهو ان الحكم المطلق يمنع تربية الاشخاص على ابداء النصيح السليم للحكومة⁽⁵⁴⁾ . وكان كتشنر يأمل من هذه الخطوة تخفيف حدة المطالب الوطنية بالاشترك المزيد من المصريين في إدارة شؤون بلادهم⁽⁵⁵⁾ . وتكونت الجمعية التشريعية من تسعة وثمانون عضواً ، وستة وستون منتخبون ، وثلاثة وعشرون معينون ، وكان الانتخاب فيها وفق قانون انتخاب جديد صدر في السنة نفسها ، فضلاً عن ذلك روعي في هذه الجمعية وجوب تمثيل كافة الطوائف ، وتكون مدة العضوية فيها ستة سنوات ، وتعد سنوياً من أيار إلى تشرين الأول لكن بقت سلطتها استشارية كما هو الحال في ظل قانون 1883 ، ولم تجتمع الا مرة واحدة في مدة خمسة أشهر ، لتكون الحرب العالمية الأولى سبباً في تعطيل الحياة النيابية إلى سنة 1923 ، عقب إعلان الحماية البريطانية على مصر⁽⁵⁶⁾ .

وبصرف النظر عن احداث الحرب العالمية الاولى الا انها نقلت الحياة النيابية في مصر إلى مرحلة جديدة ، تمثلت بتصريح الثامن والعشرون من شباط 1922 الذي اعترفت فيه بريطانيا باستقلال مصر ، والغاء الحماية البريطانية مع الاحتفاظ بمسائل أربع عرفت بالتحفظات وهي ؛ الدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي او تدخل مباشر او غير مباشر ، وسلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر ، وحماية مصالح الاجانب في مصر ، وحماية الأقليات والسودان ، فضلاً عن ارسال مذكرة إيضاحية إلى السلطان فؤاد توضح حق مصر في انشاء برلمان واصدار دستور⁽⁵⁷⁾ . ومع تباين المواقف اتجاه التصريح ، فإن القيمة الوحيدة له هو تمهيد الطريق للدستور ولقيام حياة برلمانية جديدة يتخللها الصراع ، وعليه كان لابد من تأليف لجنة تأخذ على عاتقها وضع مسودة الدستور وقانون الانتخابات ، فتشكلت اللجنة الدستورية في الثالث من آذار 1922 من ثلاثون عضواً⁽⁵⁸⁾ . كانوا يمثلون طوائف الامة المصرية ، ومن بينهم عدد غير قليل من اعضاء الجمعية التشريعية ، ولابد من الإشارة إلى ان حزب الوفد لم يكن ضمن المشاركين في اللجنة⁽⁵⁹⁾ . فقد عارض الوفديون اللجنة ونعتوها " لجنة الأشقياء " وجاء هذا بعد ان ادركوا ان أي مشاركة لهم فيها سيكون قبولاً ضمناً لتصريح الثامن والعشرون من شباط واقترحوا تشكيل جمعية تشريعية انتخابية كونها الوسيلة التي يرضون فيها لوضع مسودة الدستور ، لكن طلبهم رفض من قبل وزارة عبد الخالق ثروت المؤلفة في الاول من آذار 1922⁽⁶⁰⁾ .

وفيما بين الحادي عشر من نيسان ، والسادس والعشرون من تشرين الأول 1922 عقدت اللجنة جلساتها ، فاستمر بذلك عملها ستة أشهر متوالية ، تخلل جلساتها مناقشات قانونية مبطنة هي في الحقيقة صراع بين تيارين الاول الديمقراطي الذي يضم بدرجات متفاوتة أنصار حكومة عبد الخالق ثروت ، والثاني الأوتوقراطي يضم انصار الملك فؤاد ، وظهر هذا الصراع والانقسام منذ الجلسة الأولى للجنة⁽⁶¹⁾ . وبعد ان اتمت اللجنة عملها اقترحت في المادة التاسعة والعشرون من مشروع الدستور ان الملك يلقب بملك مصر والسودان ، فضلاً عن

ذلك تسري احكام الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان ، فمع كونه جزءاً منها يقرر نظام الحكم فيه وفقاً للقانون خاص ، وقد تضمنته المادة مائة وخمسة والاربعون⁽⁶²⁾. ورفعت اللجنة مشروع الدستور للعرض على رئاسة الوزراء والملك فؤاد ، الذي أبدى تحفظاته على ما ورد من نصوص فور اطلاعه على مشروع الدستور ، إذ طالب بتوسيع السلطات الممنوحة له بموجب الدستور بما يمكنه من ممارسة نفوذ اكبر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فضلاً عن التدخل البريطاني برغم من تعهدها بترك مسألة إعداد الدستور لإرادة مصر وشعبها ولاسيما بعد ان أعربت عن عدم ارتياحها إزاء بعض المواد الواردة في الدستور ، فاعترضت على اللقب الممنوح للملك في كونه ملك مصر والسودان⁽⁶³⁾. ونتيجةً لتلك الاحتجاجات والعراقل التي كان يقيمها الملك في طريق الوزارة ، اضطرت الوزارة إلى تقديم استقالته في الثلاثون من تشرين الثاني 1922 ، وعهد الملك إلى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة⁽⁶⁴⁾. ولم يكن اختيار الأخير اعتباراً بل كان متوقعاً ولاسيما ان محمد توفيق نسيم باشا كان حائزاً على ثقة الملك ، فضلاً عن تعاطفه مع حزب الوفد يعطي الملك فؤاد مساحة من الشعبية وعليه استطاع من خلال وزارة نسيم السيطرة على الموقف ، وتوجيه انظار الشعب إلى المواد المتعلقة بالسودان في الدستور ، حتى يتمكن من تغيير المسودة المقترحة بجعل مجلس الشيوخ يتمتع بسلطة اقوى ليتمكن من خلاله الاستحواذ على قدر أكبر في التأثير على البرلمان⁽⁶⁵⁾.

لم تعط وزارة نسيم للملك فؤاد فرصة التلاعب في مشروع الدستور بل ذهبت اكثر من ذلك عندما سمحت لبريطانيا التدخل في شؤون مصر ، فطلبه منه حذف مادتين من مشروع الدستور السابقتين الذكر وهما التاسعة والعشرون ، ومائة والخمسة والاربعون ، وتقديراً لأغضبهم أذن نسيم لإرادة بريطانيا بالاتفاق مع الملك فؤاد⁽⁶⁶⁾. فضلاً عن إدخال نسيم عدة تعديلات أخرى على مشروع الدستور هادفاً منه زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثلي الشعب⁽⁶⁷⁾. وظل الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه بشكل مطابق لغيره من دساتير الأمم المتقدمة ، ومن هنا يفهم ان الدستور تعرض وفق لملاحظات اللجنة الاستشارية التشريعية المؤلفة من عناصر أجنبية خالصة مع عضوا مصري واحد إلى تعديل حقيقي ، وتحت التدخل في مسألة الدستور، وإنذار الحكومة البريطانية الخاص بقضية السودان قدم نسيم استقالته من الوزارة عام 1923⁽⁶⁸⁾. وابتقت البلاد لما يقرب أربعين يوماً بلا وزارة ، مع اضطراب الأوضاع العامة إذ شهدت البلاد اغتيالات سياسية وإلقاء القنابل ، وعاش السياسيون المصريون في فزع من ان يغتالوا ، ولاسيما بعد ان اغتيل عدد من الضباط البريطانيين ، فضلاً عن محاولات لاغتيال ثروت ومحمد توفيق نسيم ، مع استمرار المظاهرات والانشقاقات اليومية ، حاول الملك فؤاد اسناد الوزارة إلى عدلي يكن ، إلا ان حزب الوفد عارض بشدة عودة عدلي يكن إلى الحكم ، وطلب من الأمة المصرية المثابرة في الجهاد⁽⁶⁹⁾. وفي هذا الوقت تشكلت وزارة يحيى ابراهيم باشا في الخامس عشر من آذار عام 1923 التي اعلنت الدستور في التاسع عشر من آذار 1923⁽⁷⁰⁾. وفق أمر ملكي بدلاً من طرحه للاستفتاء العام قبل اصداره ، وعقب ادخال التعديلات لصالح الملك والانجليز ، ليأخذ شكل " المنحة الملكية " للشعب المصري⁽⁷¹⁾. ووفقاً للمادة الثامنة والاربعون أصبحت السلطة التنفيذية للملك الذي يباشر سلطاته بواسطة وزرائه⁽⁷²⁾. بينما تضمنت المادة التاسعة والاربعون ان يعين الملك الوزراء ويقيلمهم ، واصبحت الوزارة مسؤولة امام البرلمان الذي يمثل الشعب⁽⁷³⁾. والشعب مصدر السلطات وفق ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرون من الدستور من ان جميع السلطات مصدرها الأمة⁽⁷⁴⁾. لكن هذه المادة ظلت حبراً على ورق⁽⁷⁵⁾. وفيما يخص السلطة التشريعية فقد كان يتولاها البرلمان بالاشتراك مع الملك ، ويتكون البرلمان من مجلسين⁽⁷⁶⁾. مجلس شيوخ الذي يتكون من ثلاثة اقسام اعضاء منتخبين ، بينما يعين⁽⁷⁷⁾ الأعضاء الباقون ، ومدة عضوية المجلس عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ، ومجلس النواب يكون جميع اعضاءه منتخبون ، ويتجدد كل خمس سنوات⁽⁷⁸⁾. وهكذا انتهى صدور الدستور الأحكام العرفية ، وأفرج عن المعتقلين ، وصدر قانون الانتخابات ، حيث أجريت أول انتخابات في مصر في أوائل 1924 وشاركت فيها الاحزاب المصرية ، والتي انتهت بفوز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة ، فكان من الطبيعي ان يعرض الملك فؤاد على سعد زغلول تأليف الوزارة في الثامن والعشرون من كانون الأول 1924 ، ومن ثم أفتتح البرلمان في الخامس عشر من آذار لعام نفسه ، واقسم الملك اليمن الدستوري ، وألقى سعد زغلول خطاب العرش طبقاً لدستور⁽⁷⁹⁾. وعليه فإنه دستور 1923 أسس لنظام برلماني في ظل الملكية الدستورية ، إذ كان من المفترض ان يكون للملك في ظل النظم الملكية الدستورية مجرد رئيس رمزي للدولة من دون ان تكون له صلاحيات تنفيذية فعلية ، وتكون الحكومة المنتخبة من قبل الشعب هي من تمارس الحكم الفعلي تحت رقابة البرلمان ، لكن الشكل النهائي لدستور وضع علاقة بين كل من الملك والحكومة والبرلمان وهذا يختلف عن الشكل النموذجي للملكيات

الدستورية ، إذا اعطى للملك فضلاً عما ذكرناه سابقاً مسؤوليات مرتبطة بإدارة الدولة ومنها ، وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وإعلان الاحكام العرفية ، وقيادة القوات المسلحة وإعلان الحرب ، وترتيب المصالح العامة ، فضلاً عن المسؤوليات التشريعية كحل مجلس النواب⁽⁸⁰⁾.

وبطبيعة الحال أظهر العمل بدستور 1923 الخلافات على الساحة السياسية بين الأطراف الثلاثة الأبرز وهي القصر الملكي وحزب الوفد والسفارة البريطانية ، الذي حاول كل واحد منهم ضرب الآخر ، فالقصر سعى جاهداً لتدعيم نفوذه وبسط سيطرته على المشهد السياسي من خلال الائتلاف على الدستور ، والتصدي للشعبية الواسعة التي يتمتع فيها حزب الوفد ، والذي من جانبه حاول استثمار شعبيته للبقاء في الحكم ، والتصدي للملفات السياسية الأهم ، وفي مقدمتها إنهاء الوجود العسكري البريطاني في مصر ، وتسيير أمور البلاد بالشكل الذي يراه مناسباً ، أما السفارة البريطانية فكانت تعمل بكل الطرق لضمان عدم تهديد أي من القوى السياسية لنفوذها السياسي والعسكري في مصر ، والمحافظة على مصالحها ، لتؤدي هذه الخلافات بين الثلاثي السياسي إلى صراع محتدم أدى إلى فساد الحياة السياسية في مصر ، فضلاً عن ما نتج عنه من أزمات سياسية تطورت في بعض الأحيان إلى انقلابات دستورية عصفت بالبلاد⁽⁸¹⁾. ولعل ما يفسر عدم استقرار الحياة النيابية في مصر منذ البرلمان 1924 توالى على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثورة تموز 1952 ، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة⁽⁸²⁾. فضلاً عن قيام بريطانيا والقصر بوضع العراقيل في طريق وزارة مصطفى النحاس التي بدأت تشكل خطر عليهما ، ولكن عدم نجاح بريطانيا في عرقلة الوزارة دفع الملك فؤاد إلى العمل على إيجاد وسيلة أخرى لأسقاط الوزارة ، فعمل على تعطيل توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية ثم اتبعت هذه المؤامرة باستقالة عدد من الوزراء ، وهم وزير المالية ووزير الحربية ووزير الحقانية ووزير الأشغال فانتهز الملك الفرصة وأقال وزارة مصطفى النحاس في الخامس والعشرون من حزيران 1928 تحت ذريعة ان هذه الوزارة قائمة على الائتلاف والائتلاف قد انتهى⁽⁸³⁾. وبغلت تدخلات الملك فؤاد اقصاها عندما اصدر امر ملكي في الثاني والعشرون من تشرين الأول عام 1930 بإلغاء دستور عام 1923 ، واستبداله بدستور جديد دستور 1930⁽⁸⁴⁾. وبحل المجلسان الحاليان⁽⁸⁵⁾. وكان التبرير الملكي لإلغاء دستور 1923 كونه يحمل الكثير من الاستخفاف بالشعب المصري وقدراته ، وان الاحزاب السياسية فشلت في تحقيق أمل الشعب المصري ، فضلاً عن ذلك ان المصريين لم يبلغوا مستوى من التعليم والثورة العامة التي تمكنهم من ممارسة الديمقراطية بمقارنة بالدول الأوروبية لذلك اتت هذه الخطوة مخيبة للأمل ، وبالتالي حد دستور 1930 من صلاحيات البرلمان بمجلسيه ، وإعادة الكثير من سلطات الملك المطلقة التي كان يتمتع فيها قبل صدور دستور 1923 ، والحد من الحرية الممنوحة للوزارة هي الاهداف التي سعى إليها القصر بإصداره دستور 1930⁽⁸⁶⁾. فضلاً عن ذلك زادت سلطات الملك ، وأصبحت الحكومة مسؤولة أمامه وليس امام البرلمان من خلال إعطاء حق الاعتراض على أي قانون يوافق عليه المجلسان ، وادخل معايير الثروة والتعليم على قانون الانتخاب⁽⁸⁷⁾. وهكذا كان دستور 1930 هو انقلاب ملكي على الدستور والعملية السياسية⁽⁸⁸⁾. وأدى هذا الانقلاب من قبل القصر ومباركة السفارة البريطانية إلى تعطيل الحياة النيابية وتعددت الوزارات ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وهكذا كان وضع ما بين 1928-1930 متسماً بعدم الاستقرار ، ومن ثم انفجر الوضع عندما اتضح مدى تدخل بريطانيا السافر في شؤون مصر عندما صرح في التاسع من تشرين الثاني عام 1935 وزير خارجية بريطانيا السير صموئيل هور (Herbert Samuel Hor) ان الوزارة القائمة غير مستعدة لإلغاء دستور 1930 وإرجاع دستور 1923⁽⁸⁹⁾. واستناداً الى ما سبق عمت في الثالث عشر من تشرين الثاني عام 1935 المظاهرات في البلاد ، واعتقل على أثرها الطلبة ، وسقط العديد من القتلى والجرحى ، وأعلنه الاضراب العام حداداً على الطلبة الذين قتلوا⁽⁹⁰⁾. وعليه اضطر الملك نتيجة لهذه الاحداث للإذعان إلى المطالبات التي قادها حزب الوفد وأيدته الجماهير للعودة إلى دستور 1923 ، إذ اصدر مرسوم ملكي في الثاني عشر من كانون الأول 1935 ألغى فيه دستور 1930 وأعاد العمل بدستور 1923 ، وهو ما استمر إلى ان أسقط بعد قيام ثورة تموز 1952⁽⁹¹⁾.

الخاتمة

- وضع نابليون بونابرت اسس للحياة النيابية البسيطة لشعب المصري من خلال انشاء ديوان القاهرة والديوان العام للذان اشرك فيهما وجهاء الشعب المصري من العلماء والشيوخ ، وكان الاشتراك ذو طبيعة استشارية فعمل نابليون على سماع آراءهم في القضايا التي تخص شؤون البلاد فقط بينما كانت السلطة الكاملة تحت يده ، وعليه لم يكن هدف نابليون الحقيقي ان يصبح للمصريين قرار في الحكم بقدر ما كان هدفه كسب الشعب المصري له والحد من مقاومته ، فضلاً عن ذلك كسب الدولة العثمانية التي كانت مصر ولاية تابعة لها من خلال اصراره على ان تكون هناك علاقة ما بين أغا الانكشارية والقومندان الفرنسي ، والعمل على وضع الخطوة الاولى لطبيعة الحكم الفرنسي في مصر من بعده ، وجدير بالذكر إلى ان المقصود بالحياة النيابية البسيطة التي وضعها نابليون لمصر هي من حيث اشراك المصريين معه في الحكم لا من حيث طبيعة عمل هذه الدواوين . ومن زاوية أخرى فإنه الآثار التي تركتها الحملة عقب فشلها تمثلت في استمرار هيكلية النظام الاداري مع ادخال بعض التغيرات عليه إذ أصبحت المجالس في عهد محمد علي باشا ذات طابع نيابي من حيث هيكليتها لا من حيث اتخاذ القرار ، إذ كانت السلطة العليا في يد محمد علي باشا ، لتكون حكومة هذه المرحلة نوعاً من الدكتاتورية المركزية الممزوجة بالطابع الاستشاري تحت الهدف ذاته هو كسب الشعب المصري ، وتصبح فيما بعد تلك المجالس وسيلة لإبقاء الحاكم في السلطة ولتضم فقط اصحاب المصلحة الحقيقية وهم طبقة الملاك ، ولتعد منحه من الخديوي اسماعيل لشعب المصري بعد ما ابتعدت عن طبيعتها المتمثلة في ضمان حقوق الشعب ، والتزام الحاكم بتنفيذها ، ولتنقل الثورة العربية الحياة النيابية إلى مرحلة متطورة لحداً ما بعد ما نجحت في اصدار دستور 1882 الذي لم يمنح الشعب المصري حقاً كاملة بل جعلها مناصفةً بينه وبين الخديوي .

- عملت بريطانيا عقب احتلالها مصر على الغاء كل مظاهر الحياة النيابية بحجة عدم فهم المصريون للحرية وبالتالي يعرقل الاصلاحات التي تنوي بريطانيا القيام فيها ، ولاسيما ما انتجته الثورة العربية ، لأنه وجود تلك الحياة يعمل على زوال سلطتها ، وأشار دوفرين إلى ضرورة وجود حكم استبدادي في مصر لأنه الوحيد القادر على استمرار الوجود البريطاني ، وعليه اسس الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين للذان كانا ذات طابع استشاري لا تشريعي ، وكأنه كل الاطراف اتفقت على منح الشعب المصري الدور الاستشاري فقط لا تشريع وتحت هدف واحد هو كسب الشعب المصري وتجنب مقاومته ، ولتدخل الحياة النيابية الاستشارية ضمن مرحلة الصراع ما بين خديوي عباس حلمي الثاني وبريطانيا ، حيث كانت هذه المجالس تسير في عملها في حين تكون العلاقة جيدة بين طرفين ، ويتعرق العمل فيها حين تكون العلاقة متوترة .

- ساهم انتهاء الحرب العالمية الاولى في نقل الحياة النيابية الذات الطابع الاستشاري الى مرحلة جديدة لا تخلو من التدخلات ، إذ اعترفت بريطانيا في استقلال مصر مع احتفاظها في مسائل معينة وفق لتصريح الثامن والعشرون من شباط عام 1922 وتركت مسألة إعداد الدستور لشعب المصري ، الذي اصبح محل لتدخلات بريطانيا والسلطان فؤاد ، إذ طلبت بريطانيا عقب اكمال إعداد الدستور حذف بعض مواد التي رأتها لا تتناسب ومصلحتها في مصر وبالاتفاق مع السلطان فؤاد ، الذي عمل في الوقت نفسه على ادخال تعديلات في الدستور بشكل يسمح في زيادة سلطاته على حساب ممثلي الشعب ، وفي ظل هذه الصراعات والاضطراب المضطربة اعلن الدستور في التاسع عشر من آذار 1923 وفق امر ملكي بدلاً من طرحه للاستفتاء العام ، وعقب اجراء تعديلات فيه بما يخدم مصالح بريطانيا والسلطان فؤاد ، ليأخذ دستور 1923 منحة ملكية للشعب ، ولتفقد الحياة النيابية صورتها الكاملة والحقيقية ، وليبلغ التدخل إقصاءه حينما صدر السلطان فؤاد في الثاني والعشرون من تشرين الاول 1930 الغاء دستور 1923 واستبداله بدستور جديد ، وتعد هذه الخطوة انقلاب ملكي على الدستور والعملية السياسية ، وليكون دستور 1930 هو نتاج القصر ومباركة بريطانيا ، لكن ما لم تتوقعه بريطانيا والقصر ان الشعب المصري وصل الى مرحلة من النضج والمعرفة بالحياة النيابية عقب كل التجارب السابقة ، وتحت قيادة الوفديين الذين تمكنوا من تنظيم الشعب المصري في مظاهرات حاشدة وإعلان الاضراب العام من اجبار القصر على اصدار مرسوم ملكي في الثاني عشر من كانون الاول 1935 ينص على الغاء دستور 1930 واعادة العمل في دستور 1923 وهو ما استمر حتى قيام ثورة تموز 1952 .

- (1) نابليون بونابرت (1769-1821) : ولد نابليون في الخامس عشر من آب عام 1769 بمدينة اجاكسيو ، في جزيرة كورسيكا من أسرة فقيرة نبيلة الأصل ، ليكون الابن الثاني لها ، وقد التحق بعد مغادرته مدينة اجاكسيو عام 1778 بمعهد أوتن الملكي ، ثم واصل دراسته في باريس عام 1784 بعد ألتحاقه بمعهد بريان التابع للمدرسة العسكرية ، إذ درس فيها الفنون العسكرية لمدة ست سنوات ، بعدها واصل دراسته الجامعية بدخوله في المدرسة العسكرية الحربية الملكية في باريس ، وأتم دراسته بتفوق في عام 1787 ، ليبدأ حياته العلمية في سن الثامن عشر بمنحه رتبة ملازم ثان في صنف المدفعية ، وقد خدم السلطة الملكية ، فأرسل إلى مدينة سور عام 1789 التي شهدت مظاهرات صاخبة ضد التاج للقضاء عليها ، وقد تأثر بأحداث الثورة الفرنسية ، فبدأ يعمل على نجاح الثورة بالخطابة تارة ، وبالكاتبة تارة أخرى ، لكن هذا الدعم بدأ يخف تدريجياً ، وذلك لأنه نشأته العسكرية لم تتلاءم مع العنف الذي ارتكبه خلال الثورة ، فساهم في العشرين من تموز عام 1792 في حماية قصر التويلري في باريس ، للمزيد من التفاصيل ينظر : حسن زغير حزيم ، ارتقاء نابليون بونابرت للسلطة في فرنسا 1769-1799 ، مجلة كلية الآداب ، العدد 29 ، د.مط ، د.م ، ص 58-77 .
- (2) أحمد حافظ عوض ، نابليون بونابرت في مصر ، (القاهرة : شركة الكلمات العربية للنشر والتوزيع ، 2013) ، ص 161-162 .
- (3) أحمد فتحي سليمان ، بلد فرعون ، (د.م : الرواق للنشر والتوزيع ، د.ت) ، ص 13 .
- (4) عبد الرحمن الجبرتي (1753-1825) : هو عبد الرحمن بن حسن بن برهان الدين الجبرتي ، ولد عام 1753 في القاهرة ، وجاء اسلاف الجبرتي من شرق إفريقيا من المنطقة التي تضم إريتريا والصومال إلى مصر بالتحديد ، وقد نشأ الجبرتي في بيت يهتم بالعلوم والدين والأدب ، إذ كان والده باحثاً ، وتحدث له عن الأحداث الهامة ، وأخبار الحكام وعن العلوم والموضوعات الأخرى ، لذلك لعبت تربيته دوراً مهماً في نشأته وتعليمه ، إلى أن أصبح واحد من أفضل العلماء في وقته ، ويعد مؤرخ مصري مشهور عاصر الحملة الفرنسية على مصر ، للمزيد من التفاصيل ينظر : نيمو محمد ، دراسة الحملة الفرنسية وأهمية سجلات عبد الرحمن الجبرتي خلال الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، (د.م : د.مط ، د.ت) ، ص 173-180 .
- (5) محمود متولى ، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل 1952 ، (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1980) ، ص 27-28 .
- (6) محمود متولى ، المصدر السابق ، ص 27 .
- (7) محمد مورو ، تاريخ مصر الحديث 1798-1952 صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر ، (د.مط : د.م ، د.ت) ، ص 96 .
- (8) احمد حافظ عوض ، المصدر السابق ، ص 164-165 .
- (9) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1952-1917 ، (إسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1989) ، ص 186-188 .
- (10) محمود متولى ، المصدر السابق ، ص 32-35 .
- (11) عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1917-1919 ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1993) ، ص 211 .
- (12) محمد علي باشا (1769-1849) : ولد محمد علي المسعود بن إبراهيم آغا القوللي من أصول البانية تركية في مدينة قولة بإقليم مقدونيا عام 1769 ، في أسرة مسلمة متواضعة ، كريمة ومجدة ، وقد عاش يتيماً إذ توفي والده وهو في الرابعة من عمره ومن ثم والدته ، فتولى عمه طوسون آغا تربيته ، وما لبث أن اعدم من قبل السلطة العثمانية ، فعطف عليه حاكم قولة اسماعيل (شورجي قوله) ورباه مع ابنه ، وقد عاش في بيته مدة ليست قليلة تعلم منذ صغره اللعب بالسيف والجريد ، وأظهر براعته فيهم ، فضلاً عن ذلك مارس التجارة ، وأصبح خلال مدة قصيرة من تجار التبغ الكبار ، للمزيد من التفاصيل ينظر : sami saleh alsayyad , summary of the research of Muhammad ail pasha and the scientific renaissance in egypt (1805-1848) , journal of historical and cultural studies , Vol 11 , 2019 , p357-358 .
- (13) منير غيور ، أحمد عثمان ، محمد علي باشا "عودة الذاكرة المصرية" ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2011) ، ص 135-136 .
- (14) جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، (مصر الجديدة : دار الفكر العربي ، 1985) ، ص 47 .
- (15) اسماعيل محمد زين الدين ، التركيب الاجتماعي لسلطة النيابية في مصر 1829-1952 ، مجلة المؤرخ المصري ، العدد 23 ، يناير ، 2000 ، ص 32 .
- (16) منير غيور ، أحمد عثمان ، المصدر السابق ، ص 137 .
- (17) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 33 .
- (18) منير غيور ، أحمد عثمان ، المصدر السابق ، ص 137 .
- (19) السياساتمة : وهي كلمة تتكون من مقطعين " سياسة " بمعنى القانون الذي ينظم سلطة التعزير ، والتي هي حق الحاكم السياسي ، و " نامة " بمعنى كتاب ، وبالتالي " السياساتمة " تعني بالترجمة الحرفية كتاب السياسة ، وبهذا فإنه السياساتمة في عهد

- محمد علي تشير إلى أنها احكام وضعية ، وليست شريعة ، أو وحيأ سماوياً ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عماد أحمد هلال ، السياساتنامة الثانية " صفحة مجهولة من تاريخ التشريع الجنائي في عصر محمد علي ، (د.م : د.مط ، د.ت) ، ص 44-70 .
- (20) جاد طه ، المصدر السابق ، ص 28 .
- (21) منير غبور ، أحمد عثمان ، المصدر السابق ، ص 138 .
- (22) (ابراهيم باشا ، عباس الأول ، محمد سعيد باشا) ، تولى كل واحد منهم حكم ولاية مصر بعد محمد علي باشا ، ورافق كل واحد منهم ، ظروف حكم مختلفة ، إذ لم يشهد حكم ابراهيم باشا الذي هو أكبر أبناء محمد علي اية تطور في شكل الحكم ، حيث سار على خطى والده ، فضلاً عن ذلك لم يسمح له الوقت في الاستمرار في الحكم إذ توفي عام 1848 بعد سبعة شهور ونصف من توليه الحكم ، ليتولى من بعده عباس حلمي الأول بن طوسون بن محمد علي (1848-1854) ، عمل على تهديم كل ما عمل على تحقيقه جده محمد علي باشا ، في مجال النهضة والتقدم ، فضلاً عن اهماله شؤون الحكم ، وانصرافه لتحقيق ملذاته الشخصية ، حتى عرف عهده بعهد الرجعية ، أما محمد سعيد باشا بن محمد علي باشا (1854-1863) ، شهد عهده بعض التحسن عن الفترة التي سبقتها ، وسعى لتطوير مصر مثل والده ، لكن لا تقارن بها فكانت ضعيفة ، ولعل ما يعاب عليه أنه أهمل مجلس المشورة ، وأعاد تنظيم الدواوين وجعلها أربع نظارات هي : الداخلية والخارجية والحربية والمالية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : امال منصور ، الأوضاع الاجتماعية في مصر 1863-1914 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة محمد خضير بسكرة : كلية العلوم والانسانية والاجتماعية ، 2019) ، ص 9-18 .
- (23) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، الجمهورية الثانية في مصر ، (القاهرة : دار الشروق ، 2012) ، ص 174 .
- (24) محمود متولى ، المصدر السابق ، ص 48 .
- (25) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 33 .
- (26) عبد الرحمن الرفاعي ، عصر اسماعيل ، ج 2 ، ط 4 ، (د.م : دار المعارف ، 1981) ، ص 89 .
- (27) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، شوقي الجمل ، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع . 1997) ، ص 213 .
- (28) محمود متولى ، المصدر السابق ، ص 51-52 .
- (29) المستر جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المالك الى نهاية حكم اسماعيل ، ترجمة علي احمد شكري ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996) ، ص 550 .
- (30) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 175-177 .
- (31) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، شوقي الجمل ، المصدر السابق ، ص 214 .
- (32) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517-1952 ، المصدر السابق ، ص 288-289 .
- (33) عبد الرزاق ابراهيم ، شوقي الجمل ، المصدر السابق ، ص 215 .
- (34) المستر جورج يانج ، المصدر السابق ، ص 560-561 .
- (35) رمزي ميخائيل ، الصحافة المصرية وثورة 1919 ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1963) ، ص 75 .
- (36) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 178 .
- (37) عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية ، (د.م : المؤسسة المصرية ، 1962) ، ص 149 .
- (38) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 37 .
- (39) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 178 .
- (40) عبد العزيز رفاعي ، المصدر السابق ، ص 167-168 .
- (41) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 178 .
- (42) رمزي ميخائيل ، المصدر السابق ، ص 76 .
- (43) عبد العزيز رفاعي ، المصدر السابق ، ص 169 .
- (44) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 37 .
- (45) اللورد دوفرين (1826-1902) : هو سياسي بريطاني ، انتدبته حكومته في ايلول 1882 عقب اخمد ثورة العرب ، فضلاً عن شغله عدة مناصب دبلوماسية منها ، سفيراً لبريطانيا في تركيا وروسيا وباريس ، وحاكماً على الهند ، ينظر : محمد شفيق غربال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، (القاهرة : د.مط ، د.ت) ، ص 822 .
- (46) رءوف عباس حامد ، معالم تاريخ مصر المعاصر ، (القاهرة : www.raoufAbbas.org ، 1996) ، ص 8 .
- (47) صالح رمضان محمود ، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر 1863-1882 ، مجلة المؤرخ المصري ، العدد السابع ، د.مط ، د.ت ، ص 97 .
- (48) عبد العزيز الرفاعي ، المصدر السابق ، ص 62 .
- (49) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 40 .
- (50) محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي الى العصر الحديث ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996) ، ص 223 .
- (51) عباس حلمي الثاني (1874-1944) : وهو الأبن الأكبر للخديوي توفيق ، ولد في القاهرة في الرابع عشر من تموز عام 1874 ، تولى حكم مصر في الثانية عشر من عمره عقب وفاة أبيه ، اختلف مع كرومر المعتمد البريطاني ، إذ حاول استرداد سلطته الفعلية ، فاتصل في الشباب الوطني ، ومن هؤلاء مصطفى كامل ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 3 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994) ، ص 807 .

- (52) سعيد ابراهيم ذو الفقار ، الإمبريالية البريطانية في مصر 1882-1914 ، (د.م : editions pluriel ، د.ت) ، ص 119-123
- (53) كتشنر (1850-1916) : قائد وسياسي بريطاني ، تلقى دراسته العسكرية بالأكاديمية العسكرية الملكية عام 1868 ، وخدم لمدة قصيرة في الجيش الفرنسي ، ثم في الجيش البريطاني في فلسطين ، وقبرص ، وعقب إعادة تنظيم الجيش المصري على يد الانجليز دخل في خدمته عام 1883 ، وتدرج في مناصب عدة حتى عين قنصلاً عاماً لمصر ما بين 1911-1914 ليصبح الحاكم الفعلي لمصر ، ينظر : الجمعية المصرية ، الموسوعة العربية الميسرة ، (بيروت : المكتبة العصرية ، 2010) ، ص 2665 .
- (54) رمزي ميخائيل ، المصدر السابق ، ص 80-81 .
- (55) سعيد ابراهيم ذو الفقار ، المصدر السابق ، ص 126 .
- (56) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 42
- (57) محمود زايد ، من احمد عرابي إلى جمال عبد الناصر ، (بيروت : دار المتحدة للنشر ، 1973) ، ص 38 .
- (58) جلال يحيى ، خالد نعيم ، مصر الحديثة 1919-1952 ، (اسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1988) ، ص 182 .
- (59) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية 1922-1952 ، (د.م : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، 1982) ، ص 10 .
- (60) جلال يحيى ، خالد نعيم ، المصدر السابق ، ص 182 .
- (61) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر 1918-1936 ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1983) ، ص 374 .
- (62) مذكرات حسن يوسف ، المصدر السابق ، ص 11 .
- (63) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 185 .
- (64) مذكرات حسن يوسف ، المصدر السابق ، ص 11 .
- (65) ماريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر : الوفد وخصومه (1919-1939) ، ترجمة عبد السلام رضوان ، (القاهرة : مركز القومي للترجمة ، 2009) ، ص 52-53 .
- (66) احمد الشربيني السيد ، المعتدلون في السياسة المصرية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1991) ، ص 146 .
- (67) جلال يحيى ، خالد نعيم ، المصدر السابق ، ص 189 .
- (68) عبد العظيم محمد رمضان ، المصدر السابق ، ص 386 .
- (69) جلال يحيى ، خالد نعيم ، المصدر السابق ، ص 190 .
- (70) احمد الشربيني السيد ، المصدر السابق ، ص 146 .
- (71) رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص 119 .
- (72) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 46 .
- (73) يوسف قزماخوري ، الدساتير في العالم العربي نصوص وتعديلات 1839-1987 ، (د.م : دار الحمراء ، 1989) ، ص 451 .
- (74) عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية سنة 1919 ، ج 1 ، (القاهرة : دار المعارف ، 1987) ، ص 148 .
- (75) محمود زايد و المصدر السابق ، ص 39 .
- (76) اسماعيل محمد زين الدين ، المصدر السابق ، ص 47 .
- (77) وكان تعيينهم يتم من قبل الملك ، ويمثلون خمسين اعضاء المجلس ، ينظر : عمر سلامة ، المحاور العلمية لبناء الدستور (دراسة مقارنة) ، (ستوكهولم : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2012) ، ص 73 .
- (78) رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص 121 .
- (79) جاد طه ، المصدر السابق ، ص 327 .
- (80) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 187 .
- (81) المصدر نفسه ، ص 191 .
- (82) رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص 123 .
- (83) جلال يحيى ، خالد نعيم ، المصدر السابق ، ص 276-278 .
- (84) الوقائع المصرية ، جريدة رسمية للحكومة المصرية ، العدد 98 ، 23 اكتوبر ، سنة 1930 ، ص 1 .
- (85) محمد عبد الأمير حسون الجبوري ، قوى المعارضة المصرية دراسة في مواقفها من سياسة مصر الخارجية 1952-1993 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية التربية للبنات ، 2020) ، ص 27 .
- (86) محمد شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 192 .
- (87) ماسيو كامبانيي ، تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك ، ترجمة عماد البغدادي ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2006) ، ص 70 .
- (88) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 193 .
- (89) رحاب حسن عبد حسن المشهداني ، الحركة الوطنية في مصر 1936-1952 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، 2008) ، ص 20 .
- (90) محمد عبد الأمير حسون الجبوري ، المصدر السابق ، ص 29 .
- (91) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، المصدر السابق ، ص 194 .

- قائمة المصادر

أولاً - الرسائل والأطاريح الجامعية :

- 1- امال منصور ، الاوضاع الاجتماعية في مصر 1863-1914 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة محمد خضير بسكرة : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2019) .
- 2- رحاب حسن عبد حسن المشهداني ، الحركة الوطنية في مصر 1936-1952 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، 2008) .
- 3- محمد عبد الأمير حسون الجبوري ، قوى المعارضة المصرية دراسة في مواقفها من سياسة مصر الخارجية 1952-1993 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية التربية للبنات ، 2020) .

ثانياً - الكتب العربية والمعرية :

- 1- أحمد حافظ عوض ، نابليون بونابرت في مصر ، (القاهرة : شركة الكلمات العربية للنشر والتوزيع ، 2013) .
- 2- أحمد الشربيني السيد ، المعتدلون في السياسة المصرية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1991) .
- 3- أحمد فتحي سليمان ، بلد فرعون ، (د.م : الرواق للنشر والتوزيع ، د.ت) .
- 4- جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، (مصر الجديدة : دار الفكر العربي ، 1985) .
- 5- جلال يحيى ، خالد نعيم ، مصر الحديثة 1919-1952 ، (اسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1988) .
- 6- رمزي ميخائيل ، الصحافة المصرية وثورة 1919 ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1963) .
- 7- رؤوف عباس حامد ، معالم تاريخ مصر المعاصر ، (القاهرة : www.raoufAbbas.org ، 1966) .
- 8- سعيد ابراهيم ذو الفقار ، الإمبريالية البريطانية في مصر 1882-1914 ، (د.م : editions pluriel ، د.ت) .
- 9- عبد الرحمن الرفاعي ، عصر اسماعيل ، ج 3 ، ط 4 ، (د.م : دار المعارف ، 1981) .
- 10- عبد الرحمن الرفاعي ، في اعقاب الثورة المصرية سنة 1919 ، ج 1 ، (القاهرة : دار المعارف ، 1987) .
- 11- عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية ، (د.م : المؤسسة المصرية ، 1962) .
- 12- عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر 1918-1936 ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1983) .
- 13- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، شوقي الجمل ، (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1997) .
- 14- عماد أحمد هلال ، " السياساتمة " صفحة مجهولة من تاريخ التشريع الجنائي في عصر محمد علي ، (د.م : د.مط ، د.ت) .
- 15- عمر سلامة ، المحاور العلمية لبناء الدستور (دراسة مقارنة) ، (ستوكهولم : المؤسسة الديمقراطية والانتخابات ، 2012) .

- 16- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1952-1517 ، (إسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1989) .
- 17- عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1919-1517 ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1993) .
- 18- مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية 1952-1922 ، (د.م : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1982) .
- 19- محمود زايد ، من احمد عرابي إلى جمال عبد الناصر ، (بيروت : دار المتحدة للنشر ، 1973) .
- 20- محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ، الجمهورية الثانية في مصر ، (القاهرة : دار الشروق ، 2012) .
- 21- محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996) .
- 22- منير غبور ، احمد عثمان ، محمد علي باشا " عودة الذاكرة المصرية " ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2011) .
- 23- ماريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر : الوفد وخصومه (1919-1939) ، ترجمة عبد السلام رضوان ، (القاهرة : مركز القومي للترجمة ، 2009) .
- 24- ماسيو كامبانيني ، تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الى مبارك ، ترجمة عماد البغدادي ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2006) .
- 25- محمد مورو ، تاريخ مصر الحديث 1798-1952 صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر ، (د.م : د.مط ، د.ت) .
- 26- محمود متولى ، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل 1952 ، (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1980) .
- 27- نيمو محمد ، دراسة الحملة الفرنسية وأهمية سجلات عبد الرحمن الجبرتي خلال الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، (د.م : د.مط ، د.ت) .
- 28- يوسف قزماخوري ، الدساتير في العالم العربي نصوص وتعديلات 1839-1987 ، (د.م : دار الحمراء ، 1989) .

ثالثاً – الموسوعات :

- 1- الجمعية المصرية ، الموسوعة العربية الميسرة ، (بيروت : المكتبة العصرية ، 2010) .
- 2- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج3 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994) .
- 3- محمد شفيق غربال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، (القاهرة : د.مط ، د.ت) .

رابعاً – الصحف والمجلات :

أ- العربية

- 1- اسماعيل محمد زين الدين ، التركيب الاجتماعي لسلطة النيابية في مصر 1829-1952 ، مجلة المؤرخ المصري ، العدد 23 ، يناير ، 2000 .

- 2- صالح رمضان محمود ، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر 1863-1882 ، مجلة المؤرخ المصري ، العدد السابع ، ديمط ، د.ت .
- 3- حسن زغير حزيم ، ارتقاء نابليون بونابرت للسلطة في فرنسا 1769-1799 ، مجلة كلية الآداب ، العدد 29 ، ديمط ، د.م .
- 4- الوقائع المصرية ، جريدة رسمية للحكومة المصرية ، العدد 98 ، 23 اكتوبر ، سنة 1930 .

ب- الاجنبية :

- 1- Sami saleh alsayyad, summary of the research of Muhammad ail pasha and the scientific renaissance in ejypt (1805-1848) , journal of historical and cultural studies,vol,2019 .